جرائم التجارة الالكترونية

د. صباح عبد الرحيم
أستاذ محاضرأ بكليةالحقوق والعلوم السياسية
جامعة ورقلة

د.وهيبة عبد الرحيم
أستاذ محاضر أ بكلية العلوم الاقتصادية
المركز الجامعي تمنراست

الملخص:
توفر التجارة الالكترونية للمستهلك كل ما يحتاجه بسرعة وسهولة وأقل تكلفة فأصبحت طريقة التسوق المثلى في الدول المتقدمة، وقد تطورت طرق الدفع من تلك التقليدية المعروفة منذ القدم كالدفع نقدا والشيك إلى طرق دفع الكترونية أكثر ملائمة لطبيعة التجارة الالكترونية كالنقود الالكترونية والشيكات والمحافظ الالكترونية، لتكمل هذا النوع من التجارة وتجعله أكثر ملائمة وطبيعة الاقتصاد الرقمي.
إلا أن التطور التكنولوجي كما خلق تجارة الكترونية أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم أكثر خطورة من الجرائم العادية، وهي الجرائم الالكترونية لصعوبة اكتشاف الجناة فيها والافتقار للدليل المادي لأنها تتم عن بعد باستخدام أجهزة الإعلام الآلي والشبكات الالكترونية، وقد تفنن القراصنة في هذا النوع من الجرائم وهدفهم دائما الاستيلاء على أموال الغير بسهولة، والمتسوق الالكتروني هو الضحية.
الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية، الجرائم الالكترونية، المتسوق الالكتروني.

Abstract:
E-commerce offers the consumer everything he needs quickly, easily and less costly, she became the best way shopping in the developed countries, also payment methods developed the traditional ones, known since antiquity as payment cash and check to electronic payment more appropriate to the nature of e-commerce such as e-money, e-checks and electronic wallet, to complement this type of trade and make it more convenient and the nature of the digital economy.
However, the development of technologies and the creation of e-commerce has led to the emergence of a new type of crime more dangerous than ordinary crimes, the cybercrimes is very difficult to detect them because the criminal if cybercrime are remotely using an automated electronic media and networking devices, to easily capturing funds, and shopper online is the victim.
Key words: *e-commerce, cybercrime, shopper online.*

مقدمة:

لا شك وأن التجارة الالكترونية نمت وتطورت بسرعة في ظل الاقتصاد الرقمي والتطور التكنولوجي فأصبح المستهلك يتسوق بكل راحة وبسرعة وبأقل تكلفة، ووجد التاجر في شبكة الانترنت وسيلة لتحقيق أرباح أكثر والوصول بسلعته مهما كان نوعها لجميع دول العالم، فأصبحت الدول خاصة المتقدمة منها لا ستغني عن ممارسة التجارة الالكترونية، وقد زاد من ازدهار هذه التجارة ظهور طرق دفع تتلاءم وطبيعتها فمن الدفع نقدا عند استلام السلعة أو الدفع بشيك، ظهرت طرق دفع حديثة كبطاقات الانترنت والشيك الالكتروني والمحافظ الالكترونية مما سهل أكثر عملية التجارة الالكترونية.

وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين يتوقعون اختفاء التجارة بشكلها التقليدي وإحلالها بتلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الالكترونية وحتى طرق الدفع إحلال التقليدية منها بتلك الالكترونية، متوجهين نحو عالم الكتروني خالي من المستندات الورقية في ظل ظهور مصطلحات كالاقتصاد الرقمي والإدارة الالكترونية والبنوك الالكترونية.....الخ.

لكن التطور التكنولوجي بدوره خلق نوع من الجرائم يصعب جدا إثباتها أو التعرف على الجناة فيها لتموقعها في محيط افتراضي، فالجرائم الالكترونية أصعب بكثير من تلك العادية مما ساهم في انتشارها واستفحالها واستمرارها مع التفنن في تنويع سبلها والهادفة للاستيلاء عل المعلومات الشخصية أو المالية للمتسوق الالكتروني وانتهاك حقوقه.

وقد ساهمت هذه الجرائم في بث الخوف والرعب في نفوس المتسوقين عبر شبكة الانترنت خوفا من وقوعهم ضحايا لها، فتم في إطار ذلك استحداث طرق للحماية سواء قانونية أو تكنولوجية من أجل محاربة الظاهرة لكن ذلك لم يمنع المجرم الالكتروني من ارتكاب جرائمه بل من جهتهم واصلو البحث عن كيفية اختراق معظم برامج الحماية ليستمر الصراع بينهما ويبقى المستهلك الالكتروني ضحية لذلك.

في إطار ما سبق ذكره تظهر ملامح إشكالية هذا البحث كالآتي:**في ظل النظرية السائدة كون الاقتصاد أصبح رقمي وسيؤدي تطور وازدهار التجارة الالكترونية إلى زوال تلك التقليدية، كيف تؤثر الجرائم عبر الانترنت المنتهكة لحقوق المستهلك الالكتروني على هذه النظرية"؟**

وفي سبيل مناقشة هذا الموضوع سيتم التطرق إلى تطور التجارة الالكترونية في مطلبين:المطلب الأول يتناول تطور التجارة الالكترونية وعلاقتها بالأنترنيت أما المطلب الثاني فيخصص لوسائل الدفع في التجارة الالكترونية أما المبحث الثاني فيوضح أنواع الجرائم التي يتعرض لها المتسوق الالكتروني في مطلبين آخرين بدء بتحديد انواع جرائم التجارة الالكترونية في مطلب اول ثم احصائيات عن الجرائم الالكترونية في المطلب الثاني.

المبحث الأول: تطور التجارة الالكترونية ووسائل الدفع فيها

التجارة الالكترونية عبارة عن عمليات بيع وشراء مختلف السلع والخدمات أو المعلومات وبرامج الكومبيوتر عبر شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى، أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي تجارة بمفهومها التقليدي لكن تتم عبر قنوات الكترونية.

المطلب الأول: تطور التجارة الالكترونية وعلاقتها بالانترنيت

إن تطور التجارة الالكترونية مرتبط بتطور شبكة الانترنت فنجد هذا النوع من التجارة مزدهر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـدول الـتي تعـرف اسـتخداما واسـعا لشـبكة الانترنت والهواتف النقالة وطرق الدفع الالكترونية، لـذلك سنستعرض حجم مستخدمي الانترنـت في العالم ووتيرة تطورها.

ويـبرز الجـدول المقابـل نسـبة نمـو سـريعة جـدا تسـجلها مختلـف منـاطق العـالم لعـدد مسـتخدمي شـبكة الانترنـت في الفـترة 2000-2016، أعلاها في منطقة إفريقيا بنسبة 7448.8% تليها في الشرق الأوسط بنسبة 4207.4% والسبب في ذلك أن هـذه المنـاطق عرفـت تأخـرا في إدخـال شبكة الانترنـت مقارنـة بالـدول المتقدمـة، كـذلك نلاحـظ أعلـى نسـبة مسـتخدمي الانترنـت تم تسجيلها في منطقة آسيا وللتعداد السكاني المرتفع في هذه المنطقة دورا كبيرا في ذلك.

الجدول رقم (01): إحصائيات حول مستخدمي الانترنت والتعداد السكاني في العالم (2000-2016)

المنطقة	عدد السكان (2016)	مستخدمي الانترنت (30جوان2016)	مستخدمي الانترنت في عدد السكان	النمو في الانترنت (2000-2016)	نسبة المستخدمين في العالم
آسيا	4.052.652.889	1.846.212.654	%45.6	%1515.2	%50.2
أوروبا	832.073.224	614.979.903	%73.9	%485.2	%16.7
أ. اللاتينية/ الكاريبي	626.119.788	384.751.302	%61.5	%2029.4	%10.5
إفريقيا	1.185.529.578	340.783.342	%28.7	%7448.8	% 9.3
أ. الشمالية	359.492.293	320.067.193	%89.1	% 196.1	%8.7
ش. الأوسط	246.700.900	141.489.751	%57.4	%4207.4	% 3.8
استراليا/المحيط	37.590.820	27.540.654	%73.3	% 261.4	%0.8
العالم	07.340.159.492	3.675.842.813	%50.1	%918.3	100.0%

Source: internet world states, "World Internet Users and 2016 Population Stats", online: http://www.internetworldstats.com/stats.html

وحسب دراسة أجراها الموقع العالمي للسوق الالكتروني[1] فإن مبيعات المنتجات والخدمات عبر التجارة الالكترونية تمثل 5.9% من إجمالي سوق التجزئة العالمي عام 2014 أي حوالي 1.316 تريليون دولار، وتتوقع الدراسة أن ترتفع هذه النسبة إلى 8.8 % بحوالي 2.5 تريليون دولار عام 2018 والنتائج موضحة كما يلي:

الشكل رقم (01): تطور حجم مبيعات التجارة الالكترونية بالتجزئة العالمية، 2013-2018

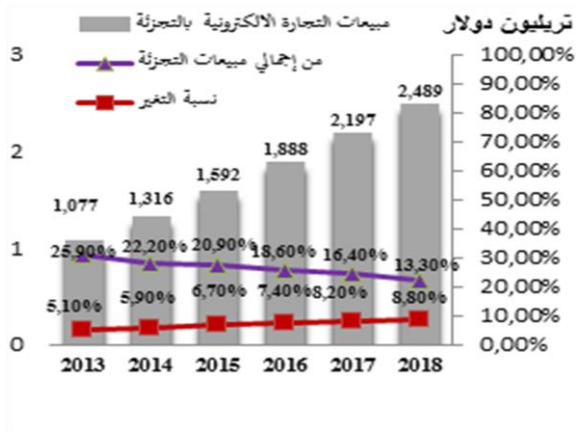

Source: emarketer, "Retail Sales Worldwide Will Top $22 Trillion This Year", online: https://www.emarketer.com/Article/Retail-Sales-Worldwide-Will-Top-22-Trillion-This-Year/1011765

الجدول رقم (02) : أعلى 10 دول من حيث مبيعات التجارة الالكترونية بالتجزئة 2013-2018

الوحدة دولار	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصين	315.75	426.26	562.66	714.58	871.79	1011.28
أمريكا	264.28	305.65	349.06	394.43	442.55	493.89
بريطانيا	70.39	82.00	93.89	104.22	114.64	124.96
اليابان	62.13	70.83	79.33	88.06	96.87	106.07
المانيا	51.91	63.38	73.49	82.93	91.97	99.33
فرنسا	34.21	38.36	42.62	46.13	49.71	53.26
كوريا الجنوبية	29.30	33.11	36.76	40.43	44.07	47.82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كندا	20.98	24.63	28.77	33.05	37.611	42.67
روسيا	15.06	17.47	20.30	23.40	26.88	30.91
البرازيل	13.34	16.28	18.80	21.34	23.79	26.17

Source: emarketer, "Retail Sales Worldwide Will Top $22 Trillion This Year", online: https://www.emarketer.com/Article/Retail-Sales-Worldwide-Will-Top-22-Trillion-This-Year/1011765

وحسب الجدول أعلاه فإن الصين والولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة في العالم والمسيطرة على سوق التجارة الالكترونية بالتجزئة، حيث معا يكونان أكثر من 55% من مبيعات التجزئة عبر الانترنت في العالم عام 2014، ويتوقع أن تحافظ الدول على نفس الرتيب بحلول عام 2018[2].

المطلب الثاني: وسائل الدفع في التجارة الالكترونية

يعتقد البعض أن الدفع في التجارة الالكترونية يقتصر فقط على تلك الالكترونية، لكن في الحقيقة عند ظهور التجارة الالكترونية اقتصرت طرق الدفع فيها على تلك التقليدية، وطبيعة التجارة الالكترونية فرضت ضرورة خلق طرق دفع تتلاءم وطبيعتها الالكترونية، فمن أهم طرق الدفع في التجارة الالكترونية ما يلي:

- **الدفع التقليدي:**

1. – **نقداً عند التسليم (النقود)**: وهي أقدم طريقة دفع استخدمت في التجارة الالكترونية وأولها على الإطلاق، حيث بعد أن يختار العميل سلعته عبر الشبكة يقوم الموقع بشحنها وإرسالها إلى عنوان العميل الذي يدفع ثمنها نقدا بعد التأكد من مواصفات سلعته، وبالرغم من قدم هذه الطريقة إلا أنها تبقى مستحبة لدى الكثيرين لما تنطوي عليه من الأمان.

2. – **الحوالة المصرفية**: وهي أيضا طريقة تقليدية تتم عن طريق تحويل مبلغ البضاعة من خلال شبَّاك البنك إلى حساب البائع، وهذا بعد اختيار البضاعة عبر شبكة الانترنت وأخذ المعلومات الكافية والمتعلقة بحساب البائع، وتتم إما بتحويل المشتري المبلغ من حسابه إلى حساب البائع أو بدفع المبلغ نقدي إلى البنك والذي يتولى عملية التحويل[3].

3. – **الدفع عن طريق الشيك**: أيضا تعتبر من أقدم طرق الدفع في التجارة الالكترونية ولا زالت تستخدم بكثرة في الدول النامية وبعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا، حيث بعد استلام السلعة يقوم العميل بكتابة شيك بمبلغ السلعة، ويتم اللجوء لهذه الطريقة عندما يكون مبلغ السلعة كبير، لكن بعد البائعين يتخوفون من هذه الطريقة بسبب كثرة حوادث الشيكات بدون رصيد ولا يلجؤون إليها ألا في حالة الثقة التامة بالعميل والتأكد من وجود رصيد (شيكات مضمونة أو مؤشر عليها من طرف البنك).

- **الدفع الالكتروني**:يأخذ الدفع الإلكتروني عدة صور أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الدفع عن طريق البطاقة البنكية: هي كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصارف، الخزينة العامة، مصالح البريد، وفيها عدة أنواع تسمح بالدفع عن طرق شبكة الانترنت مثل: البطاقات الائتمانية، بطاقات الدفع، بطاقات الانترنت، البطاقات الذكية، بطاقات خاصة تصدرها المحلات التجارية.

2. النقود الالكترونية: فالنقود الإلكترونية هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتم تخزينها في جهاز إلكتروني، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد الأدوات المالية الرقمية التي مهمتها إنجاز بعض أو كل وظائف النقد، فهي إذن نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، وأجهزة كمبيوترية أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الانترنت كبديل للعملات المعدنية والورقية التي لا نستطيع بالطبع أن نرسلها عبر الانترنت[4].

3. المحافظ الالكترونية: المحفظة الالكترونية عبارة عن تطبيق الكتروني يقوم على أساس ترتيب وتنظيم آلية جميع الحركات المالية، وتحتوي تلك المحفظة على جميع بيانات المستخدم لتلك البطاقة بصيغة مشفرة *Encrypted* ويتم تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تخزينها على أحد الأقراص المرنة أو أي أداة يمكن عن طريقها حفظ تلك البيانات واستخدامها للدفع عن طريق شبكة الانترنت في جميع حالات الشراء.

وفي ظل الاستخدام اليومي لعمليات الشراء المحلية والعالمية أصبحت الحاجة ملحة جدا لاستخدام تلك التقنية لما لها من سهولة التواصل في الانترنت وما يترتب عليها من تسهيل لعمليات الشراء التي تحتوي في مضمونها تحويلات نقدية صغيرة كانت أم كبيرة وسرعة وصولها للطرف الآخر في ظل التكنولوجيا المتقدمة.[5]

4. الشيكات الالكترونية: الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة. فيمكن تعريفه بأنه "رسالة موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله)، ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيك فعلاً، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه"[6].

5- التحويلات المالية الالكترونية: يتيح هذا النظام بطريقة آمنة نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى أخر- فهو منح الصلاحية لبنك ما أ للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة والمدينة) الكترونيا، وإذا أراد التاجر تنفيذ التحويلات المالية دون وسيط عليه بشراء البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية، وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر[7].

وتتوقع دراسة[8] ارتفاع الدفع باستخدام طرق الدفع الحديثة والرقمية إلى أعلى مستوياتها مقارنة بالدفع النقدي إلى أدنى مستوياته إلى غاية سنة 2025، وذلك حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): توقعات تطور الدفع النقدي مقارنة بالدفع الرقمي

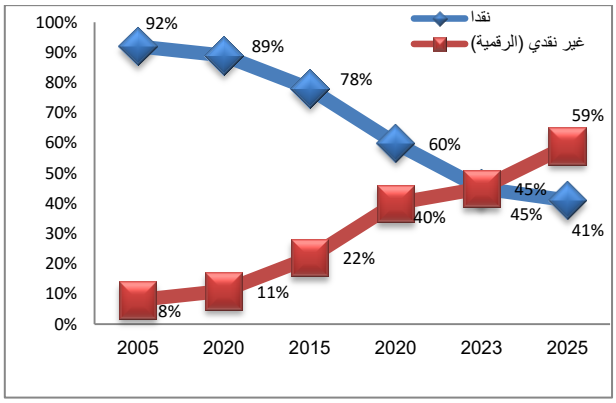

Source: the boston consulting group « digital payments 2020 », online: http://image-src.bcg.com/BCG_COM/BCG-Google%20Digital%20Payments%202020-July%202016_tcm21-39245.pdf

المبحث الثاني: أنواع الجرائم التي يتعرض لها المتسوق الالكتروني

الجرائم الالكترونية متعددة وتمس كل الفئات، إلا أن الجرائم التي تمس الأموال منها ما يكون فيها البنك أو المؤسسات المالية هي الضحية منها ما يكون فيها الفرد أو الشركات التجارية هي ضحية الاحتيال، فالجرائم التي تمس التجارة الالكترونية أو الخاصة بالمستهلك الالكتروني مهما كانت صفته متعددة الأشكال والطرق، ونخص أشهرها كما في المطلب الموالي.

المطلب الأول: أنواع جرائم التجارة الالكترونية

تعتبر الشبكة العنكبوتية سلاح ذو حدين في مجال التجارة الالكترونية، فمن جهة يعتبر مجالا سهلا ومتطورا للمبدلات التجارية لما يوفره من سرعة وأمان للتاجر، ومن جهة أخرى يعد من أسهل الأدوات لارتكاب الجرائم.

والأمثلة على التهديدات التي تواجه التجار الالكترونية كثيرة ومتزايدة، لذلك يتعين على المؤسسات التجارية التي دخلت حقل التجارة تأمين موقعها[9]. لذلك سنذكر بعض الجرائم التي تعترض سبيل التجارة الالكترونية، وتستدعي رفع حالة تأمين وحماية المبادلات التجارية الالكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا_ جريمة اختراق مواقع التجارة الالكترونية: يستطيع قراصنة الحاسب الآلي "*Hackers*" التوصل إلى المعلومات المالية والشخصية واختراق الخصوصية، وسرية المعلومات بسهولة، وذلك راجع إلى التطور المذهل للحاسب الآلي ونظمه ووسائل الاتصال، الذي يصاحبه تقدم أعظم في الجريمة المعلوماتية، وسبل ارتكابها، ولاسيما أن مرتكبي هذه الجرائم ليسوا مجرمين عاديين، بل هم خبراء الحاسب الآلي سواء أكانوا محترفين أو هواة[10]. و القرصنة تتم من خلال الحصول على معلومات وبيانات التاجر الالكتروني ومن ثم استخدامها لأغراض غير مشروعة، وهو يعد من قبيل انتهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد.

وفي قانون العقوبات الجزائري، جاء في نص المادة 394 مكرر1 و2، على جرائم الاعتداء على بيانات المواقع، وتمثلت في التلاعب بالمعطيات، والتعامل بمعطيات غير مشروعة، فيعاقب مرتكب هذه الجرائم بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة من 500000 دج إلى 2000000 دج، كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك. وتضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة.

كما أن العقوبة تتغير من 6 أشهر إلى سنتين، والغرامة من 50000 دج إلى 150000 دج إذا ترتب على الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة[11].

ثانيا_ جريمة الاتجار بمعطيات غير مشروعة: ويقصد بها هو الاتجار عمدا بمعلومات غير مشروعة ومخزنة في أنظمة إلكترونية، قصد الربح غير المشروع منها، وذلك باستخدامها لارتكاب جرائم من ورائها، وهو ما نصت عليه المادة 394 مكرر 2، بحيث تكون العقوبة في هذه الحالة الحبس من شهرين إلى 3 سنوات، وبغرامة من 1000000 دح إلى 5000000 دح.

ثالثا_ سرقة بيانات البطاقات الائتمانية: وقد يتم الحصول على أرقام بطاقة الائتمان الخاصة بالغير بسرقة البطاقة ذاتها أو سرقة بياناتها خارج الوسط الإلكتروني (سرقة تقليدية)، وقد يتم الحصول على تلك البيانات عبر الوسط الإلكتروني أي الإنترنت وذلك بأحد الأساليب (التجسس – الخداع – تفجير الموقع)، ثم يقوم الجاني باستخدام بيانات البطاقة المملوكة للغير في شراء سلع أو خدمات عبر الإنترنت[12].

رابعا_ استخدام الأسماء والعلامات التجارية المتشابهة: بعض المواقع الالكترونية تقوم بتقليد العلامات التجارية المشهورة على الشبكة بغرض جذب المستهلك والاحتيال عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يجوز الاعتداء على العلامة التجارية المشهورة، فإن ذلك يعد تقليدا يتطلب شطب الموقع ويعد منافسة غير مشروعة[13].

خامسا– طلب شراء السلع عبر الاحتيال: وهو أحد أهم أشكال التطور في نشاط مجرمي الانترنت يتمثل في شحن البضائع الإلكترونية والسلع الفاخرة المشتراة ببطاقات الائتمان المسروقة، إلى بلاد بعيدة عن محيط السرقة، حيث يحصل المجرمون على هذه السلع بأسعار أقل داخل الولايات المتحدة وأوروبا على سبيل المثال، ثم يقومون بشحنها إلى الخارج بأسعار أعلى بقليل من قيمتها الحقيقية، ولكنها تظل في نفس الوقت أقل من أسعارها في البلاد المرسلة إليها، بعد ذلك تتحول البضائع إلى نقود يتم تقاسمها بين المحتالين. وجد أحد الباحثين أن الهاكر الذي يتبع هذا الأسلوب يمكنه تحقيق مكاسب تصل إلى 7000 دولار في اليوم الواحد، وهو "يعمل من المنزل[14].

سادسا– حوالات المبالغ غير المصرح بها: بات تحويل المبالغ الكترونياً إحدى الممارسات الشائعة في المجتمعات الغربية الصناعية، إذ أصبح من غير المستغرب أن يسعى المجرمون إلى تحويل حوالات المبالغ المشروعة، أو تدبير تحويل المبالغ النقدية من الحسابات المشروعة بهدف الكسب عن طريق قنوات إجرامية، ويمكن أيضا سرقة أو تزوير البطاقات الائتمانية (أو بياناتها) وتستخدم لشراء البضائع، أو الخدمات سواء عن طريق الأشخاص أو عبر الانترنت، كما يمكن أن تتعرض بيانات حسابات البنوك للخطر عبر استخدامها من قبل أشخاص غير مصرح لهم بغرض التأثير على المعاملات[15].

سابعا_ جريمة إتلاف أو تدمير المواقع الالكترونية عن طريق الفيروسات: وهو الاعتداء على مواقع يرتادها المستهلكون، بتدميرها وتخريبها عن طريق إطلاق فيروسات موجهة لهذا الموقع، وكأنه تخريب وتدمير للمحل التجاري والذي تعرض فيه السلع والخدمات الموجهة للزبائن. وهو ما يستشف من مضمون المادة 394 مكرر، من خلال مصطلح "....كل من يدخل أو يبقي عن طريق الغش..." وبما أن الفيروسات هي عملية إدخال نظام للجهاز هدفه تدمير نظام آخر فهو يدخل في إطار الجرائم الموجهة للتجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: إحصائيات عن الجرائم الالكترونية

عند تتبع الجرائم الالكترونية لمعرفة حجمها وتطورها نجد مجموعة من الدراسات من قبل هيئات عالمية متخصصة في ذلك، ولكل دراسة أسلوبها الإحصائي الخاص بها إلا أنها كلها تتفق حول نقطة واحدة وهي الزيادة المستمرة في حجم الجرائم التي تمس التجارة الالكترونية أو ما يطلق عليها بهجمات صيد المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فحسب تقرير أعدته هيئة *RSA* العالمية لأمن المعلومات[16] أن هجمات التصيد سجلت رقم قياسي عام 2013 أطلقت على الصعيد العالمي، مع ما يقارب 448.126 من الهجمات قدرت خسائرها أكثر من 5.9 مليار دولار أمريكي، وهذه الهجمات تتصيد المستهلكين والشركات في جميع أنحاء العالم، وعند مقارنتها مع عام 2012، سجلت زيادة طفيفة بحوالي 1% من العدد الإجمالي للهجمات.

الشكل رقم (*03*): **تطور حجم هجمات صيد المعلومات من سنة 2010 إلى سنة 2013**

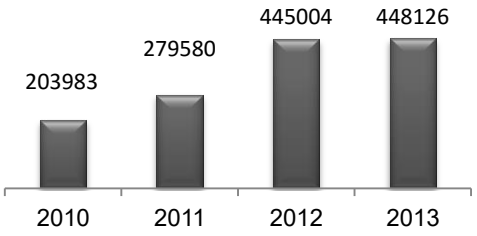

Source : RSA, «2013 A YEAR IN REVIEW», 2014,p1online :https://www.emc.com/collateral/fraud-report/rsa-online-fraud-report-012014.pdf

ولمتابعة هذا التطور لصيد المعلومات عبر شبكة الانترنت فقد صدر عن نفس الهيئة دراسة أخرى في شهر ديسمبر 2014، حيث سجلت عدد الهجمات بحوالي 61.278 هجمة في شهر ديسمبر 2014، بزيادة قدرها 76% مقارنة مع شهر نوفمبر حيث أن هذه الزيادة لا تفاجئ أصحاب الدراسة لان هذه الأشهر تصادف موسم العطل أين يكثر التسوق الالكتروني عبر شبكة الانترنت وتقدر خسائر هذه الهجمات حوالي 594 مليون دولار[17].

وفي دراسة أخرى كحصيلة شراكة بين *Forter* و*PYMNTS.com* للتحليل وتقديم تقرير عن اتجاهات الاحتيال في مجال المدفوعات والتجارة الالكترونية (يتم ترصد عمليات الاحتيال عبر المواقع التجارية الأمريكية باعتبارها أكثر الدول عرضة للجرائم الالكترونية)[18]، حيث سجل التقرير 39 هجمة الكترونية لكل 1000 صفقة تجارية عبر مواقع التجارة الالكترونية في الربع الثاني عام 2016 بينما كان الرقم 34 هجمة في الربع الأول عام 2016، وتم مقارنة ذلك مع سنة 2015 كان العدد أقل بكثير حيث تم تسجيل 15 هجمة فقط في الربع الثاني سنة 2015 أي نسبة الزيادة 63%.

الشكل رقم (*04*): **معدل الهجمات (عدد الهجمات لكل 1000 صفقة)**

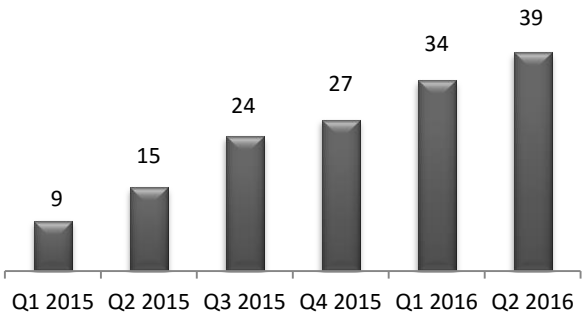

Source: PYMNTS.com, "GLOBAL FRAUD ATTACK INDEXTM", October 2016, online: file:///C:/Users/sos/Downloads/global_fraud_attack_q4_2016_10-25-16.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دراسة أخرى تخص الدول الأوروبية[19] فإن 45% من مستخدمي الانترنت يتسوقون الكترونيا وتمثل أوروبا أكبر سوق للتجارة الالكترونية من نوع أعمال إلى المستهلك *B2C* بنسبة 35.1% من حصة التجارة الالكترونية العالمية(*B2C*). وتبين الإحصائية أن 12% من مستخدمي الانترنت في الاتحاد الأوروبي قد تعرضوا للاحتيال عبر الانترنت. فحسب الهيئة الوطنية لمكافحة الاحتيال في بريطانيا عام 2013 فإن نسبة الجرائم للتجارة الالكترونية تمثل 41% من إجمالي الجرائم المبلغ عنها، ويبلغ متوسط الخسارة للفرد 3689.6 £ فالضحية يفقد حوالي 290 مليار £ سنويا نتيجة جرائم الانترنت[20].

وقد أثر ذلك على سلوك المتسوق الأوربي فحسب استطلاع فإن ذلك تسبب في تباطؤ للتجارة الالكترونية عبر الحدود، فقد تم استجواب مجموعة من المستهلكين عن كيفية وقوعهم ضحايا للاحتيال وكانت النتيجة كما يلي:

الشكل رقم (*05*): أنواع الاحتيال التي تعرض لها المتسوق الالكتروني في أوروبا

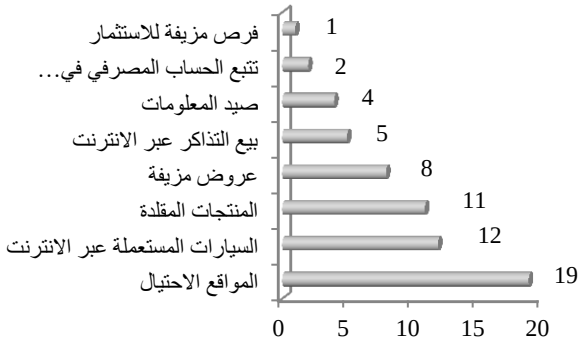

Source: ECC-NET, " Fraud in cross-border e-commerce", p6, online: http://ec.europa.eu/consumers/ecc/docs/ecc-report-cross-border-e-commerce_en.pdf http://ec.europa.eu/consumers/ecc/docs/ecc-report-cross-border-e-commerce_en.pdf

فأعلى نسبة منهم تعرضوا لمواقع احتيالية تقوم باصطياد المستهلك من خلال عروض لمنتجات بأسعار جد منخفضة لا يتم تسليمها أبدا، فالمتسوق يمكن جذبه من خلال تخفيض الأسعار على المنتجات الالكترونية كأن تقوم بخصم كبير على تلك المنتجات كالهواتف الذكية والكاميرات، وعادة الدفع يتم عن طريق التحويل المصرفي بعدها تختفي هذه المواقع من على الشبكة.

ثاني أعلى نسبة يعود لبيع السيارات المستعملة عن طريق الشبكة، فيجد المتسوق عرضا جذابا للغاية من خلال خصومات أو أسعار منخفضة والبائع يكون في حاجة ماسة للمال بسبب مشاكل مالية، وبعد اختيار السيارة في بوابة الإعلان عبر الانترنت يحصل المستهلك على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتصال من البائع الذي يصر على منحه وديعة مسبقة والباقي بعد استلام السيارة[21].

في دراسة أخرى لجمعية خبراء المال وهي تشمل المدراء الماليين للشركات العالمية[22] فالدراسة تتركز على الشركات العالمية حيث بينت أن الفترة 2009-2013 شهدت انخفاض طفيف في نسبة تعرض المنظمات لعمليات الاحتيال للمدفوعات، لكن عام 2015 شهدت النسبة ارتفاع حيث 73% من المتخصصين في القطاع المالي أفادوا بأن شركاتهم شهدت محاولات احتيال.

الشكل رقم(06): تطور عمليات الاحتيال على الشركات عبر شبكة الانترنت 2010-2015

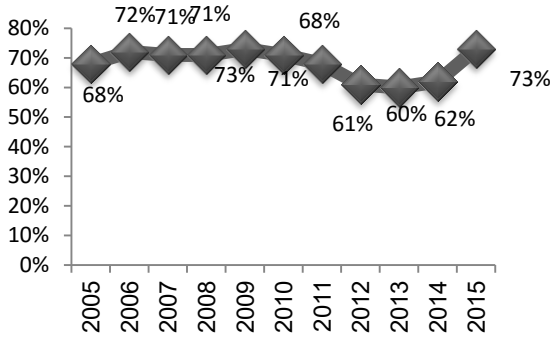

Source: Association for Financial Professionals , "Payments Fraud and Control Survey 2016",online: https://www.pnc.com/content/dam/pnc-com/pdf/corporateandinstitutional/Treasury%20Management/2016_AFP_Payments_Fraud_Report.pdf

فحسب كل الدراسات السابقة الجرائم التي تمس التجارة الالكترونية في ارتفاع مستمر مما له آثار وخيمة على عملية التجارة الالكترونية، فالمتسوق أصبح يتخوف من استخدام طرق الدفع الالكترونية وأصبح يلجأ لتلك التقليدية خوفا من تحوله لضحية احتيال فالدفع نقدا عند استلام السلعة أأمن للبعض.

فحسب دراسة أجرتها منظمة تختص بالدفع الآمن عبر الانترنت *(CM-CIC PAIEMENT)* حيث أجرت استطلاع في أوروبا مفاده (ما هي العوامل التي تجعلك تفضل موقعاً الكترونياً عن آخر؟) وكانت نتائج الاستطلاع أن 26% من عملاء التجارة الالكترونية يختارون موقعاً للممارسة عملية الشراء أو البيع بالدرجة الأولى حسب طرق الدفع الآمنة التي يوفرها الموقع، وبنفس النسبة أجابوا حسب الأسعار المعروضة، وعليه نتيجة هذا الاستطلاع تشير إلى ارتباط نجاح التجارة الالكترونية بشكل كبير حسب درجة أمان طرق الدفع فيها.

الشكل رقم (07): استبيان حول سبب تفضيل المتسوق موقعاً لممارسة التجارة الالكترونية عن آخر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Source : CM-CIC PAIEMENT, «préférences du consommateur», 2009, p 12, date available: 05/2011, en ligne:http://echangeurba.files.wordpress.com/2010/05/cic_180510.pdf.

فالدفع نقدا عند استلام السلعة طريقة شائعة الاستخدام في الدول التي تعرف قلة استخدام للبطاقات أو تكون الثقة في استخدام هذه البطاقات معدومة مما يجعل شعوب هذه الدول تفضل استخدام النقود بشكلها التقليدي، ففي الهند نسبة استخدام الدفع النقدي عن استلام السلعة (عبر التجارة الالكترونية) هو (83٪)، نيجيريا (76٪)، والفلبين (73٪) وروسيا (70٪)، الإمارات العربية المتحدة (68٪)، المملكة العربية السعودية (59٪)، كولومبيا (57٪)، وبولندا (57٪) وتايلاند (56٪).

الشكل رقم (08): اختلاف وسائل الدفع عبر العالم

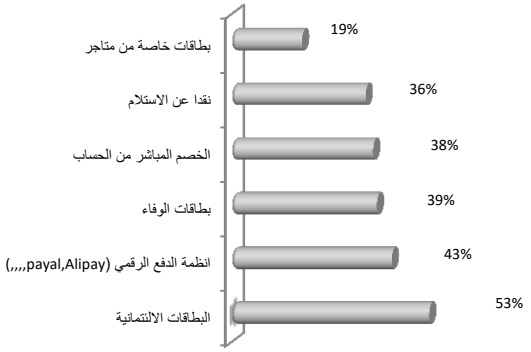

Source: Nielsen, "global connected commerce", 2016, online:http://www.nielsen.com/us/en/insights/news/2016/whats-in-your-customers-digital-wallet-preferences-vary-around-the-globe.html

هذا بالإضافة إلى أن الجرائم الالكترونية أصبحت تكلف الشركات خسائر ضخمة تخص عمليات الاحتيال بحد ذاتها فحسب دراسة تبين متوسط التكلفة التقديرية لجرائم الانترنت لستة دول مختارة تتضمن 252 شركة ومقارنتها بين سنوات 2013 و2014 و2015 ويتم تحويل الأرقام بعملة الدولار الأمريكي، فتبين أن هناك تفوت كبير في التكاليف الإجمالية للجريمة السيبرانية بين هذه الشركات حيث أعلى نسبة متوسط التكلفة للولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 15 مليون دولار وأدناها للشركات الروسية بحوالي 240.000 دولار لعام 2015، والجدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالملاحظة أن اليابان واستراليا وروسيا شهدت انخفاضا طفيفا خلال العام الماضي[23].

الشكل رقم (09): تكاليف الجريمة السيبيرانية لدول مختارة

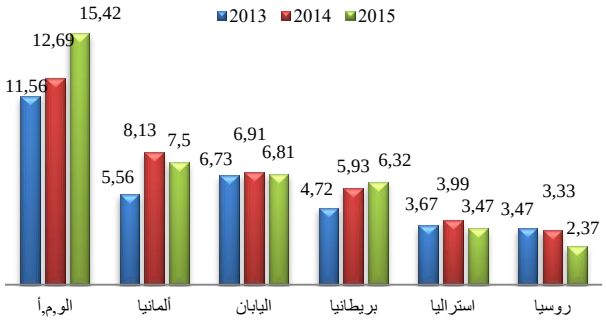

Source: Ponemon Institute, "2015 Cost of Cyber Crime Study: Global", online:

http://www.cnmeonline.com/myresources/hpe/docs/HPE_SIEM_Analyst_Report_-_2015_Cost_of_Cyber_Crime_Study_-_Global.pdf

الخاتمة

إن جرائم التجارة الالكترونية متعددة الأشكال لكن هدفها دائما التخريب والاستيلاء على أموال الغير، ولأن التجارة الالكترونية تسمح بنقل أموال ضخمة عبر شبكة الانترنت فتحت المجال للقراصنة ومجرمي الشبكة ليبذلوا أقصى ما لديهم من أجل الاحتيال على المتسوق الالكتروني، الذي أصبح هو الآخر يتخوف من وقوعه كضحية احتيال وغش أثناء تسوقه عبر الشبكة.

فالمتسوق الالكتروني غاليا ما أصبح يلجأ لطرق الدفع التقليدية لأنها أكثر أماما وهناك من يلجأ لأساليب الحماية التكنولوجية، وهناك خاصة في الدول النامية لا يلجأ أبدا للتسوق الالكتروني لعدم توفر وسائل الدفع الآمنة، مما انعكس سلبا على التجارة الالكترونية وتطورها.

فنستنتج مما سبق ذكره ما يلي:

1. تطور جرائم التجارة الالكترونية أثر سلبا على سرعة انتشار هذه التجارة.
2. الجرائم الالكترونية تسببت في خرق أنظمة الحماية التي تتمتع بها طرق الدفع الالكترونية وبالتالي اهتزاز الثقة بها،
3. جرائم التجارة الالكترونية زادت من تكاليف الشركات فبالإضافة لتكاليف الجرائم بحد ذاتها أصبحت على عاتقها تكاليف أخرى وهي تكاليف الحماية الالكترونية.
4. لقد قضت الجرائم الالكترونية على نظرية العالم في المستقبل سيكون رقمي والكتروني، فعلى الأقل على المدى القصير المستهلك في كل دول العالم يلجأ للتجارة التقليدية والالكترونية معا وطرق الدفع القديمة والحديثة يتم استخدامهما معا.

ومما سبق ذكره لابد من:

أولا_ على المشرع إعادة النظر في بعض التشريعات التي لم تعد تلائم عصر التجارة الالكترنية منها تعديل القانون التجاري وكذا قانون العقوبات، ولما لا اصدار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدونة تشريعية خاصة بالمعاملات الالكترونية مهما كان نوعها.

ثانيا_ الاهتمام أكثر بالبحوث العلمية والتي تهتم بعالم الانترنيت، وخاصة البرامج الموجهة لحماية المعاملات الالكترونية، في ظل التطور المذهل والذي يعرفه العلم في هذا النوع من العلوم.

الهوامش:

1 – emarketer, "Retail Sales Worldwide Will Top $22 Trillion This Year", online: https://www.emarketer.com/Article/Retail-Sales-Worldwide-Will-Top-22-Trillion-This-Year/1011765

2– op.cit

3– عبد الرحيم وهيبة، "تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية بالوطن العربي"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص156.

4– نفس المرجع أعلاه، ص 160.

5– "المحفظة الالكترونية"، على الخط *http://www.traidnt.net/vb/traidnt1764001*

6– عبد الرحيم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

7– بختي إبراهيم، "دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق – حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2003-2002، ص 139-140.

8 – the boston consulting group « digital payments 2020 », online: http://image-src.bcg.com/BCG_COM/BCG-Google%20Digital%20Payments%202020-July%202016_tcm21-39245.pdf

9– فهد بن سيف الحوسني، "جرائم التجارة الالكترونية ووسائل مواجهتها"، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2010، ص56.

10– فهد بن سيف الحوسيني، المرجع نفسه، ص .ط57

11– الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966، المعدل و المتمم بالأمر رقم 10/97 المؤرخ في 06 مارس 1997، المتضمن قانون العقوبات، ج ر العدد 49، بتاريخ 11 يونيو 1966.

12– سليمان أحمد الفاضل، "الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الائتمانية عبر شبكة الانترنت"، على الخط

https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/4555c5f6-af2f-47f0-870f-3039ead094ec

الجرائم%20المتعلقة%20باستخدام%20بطاقات%20الائتما

ن%20عبر%20شبكة%20الإنترنت.pdf

13– نايت اعمر علي، "الملكية الفكرية في إطار التجارة الالكتروني"، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص 23.

14– العالم الرقمي، "كيف يستثمر الهاكرز الأموال المسروقة من بطاقات الائتمان"، تاريخ الإطلاع: 2017/2/22، على الخط

https://arabic.rt.com/news/754768–كيف–يستثمر–

الهاكرز–الأموال–المسروقة–من–بطاقات–الائتمان.

15– عبد الرحيم وهيبة، "تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية بالوطن العربي"، مذكرة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 103.

16 – RSA, «2013 A YEAR IN REVIEW», 2014 , p 1, online : https://www.emc.com/collateral/fraud-report/rsa-online-fraud-report-012014.pdf

17 –RSA, «NEW LUSYPOS MALWARE FOR SALE IN THE UNDERGROUND», p 3, December 2014, online: https://www.rsa.com/content/dam/rsa/PDF/online-fraud-report-1214.pdf

18 – PYMNTS.com, "GLOBAL FRAUD ATTACK INDEXTM", October 2016, online:

file:///C:/Users/sos/Downloads/global_fraud_attack_q4_2016_10-25-16.pdf

19 –ECC-NET, " Fraud in cross-border e-commerce", online: http://ec.europa.eu/consumers/ecc/docs/ecc-report-cross-border-e-commerce_en.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

https://www.pnc.com/content/dam/pnc-com/pdf/corporateandinstitutional/Treasury%20Management/2016_AFP_Payments_Fraud_Report.pdf

23 − Ponemon Institute, "2015 Cost of Cyber Crime Study: Global", online: http://www.cnmeonline.com/myresources/hpe/docs/HPE_SIEM_Analyst_Report_-_2015_Cost_of_Cyber_Crime_Study_-_Global.pdf

http://ec.europa.eu/consumers/ecc/docs/ecc-report-cross-border-e-commerce_en.pdf

20 −op.cit

21 - op.cit

22 − Association for Financial Professionals , "Payments Fraud and Control Survey 2016",online:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com